الرباط، 10 يناير 2018

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction des Etudes et des Prévisions Financières

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الدراسات والتوقعات المالية

ملخص التقرير الاقتصادي والمالي 2018

مكن انفتاح المغرب على محيطه الدولي والإقليمي من تعميق إصلاحات التحديث التنافسي وتعزيز الشراكات مع فاعلين أساسيين في النظام المعولم وتنويعها التدريجي لصالح البلدان الناشئة والنامية في إطار التعاون جنوب-جنوب للسياسة الخارجية للمغرب.

وقد عرف التجذر الجهوي للمغرب، كأساس لنظام تحالفاته وشراكاته، نقطة تحول حاسمة مع عودته إلى أسرته المؤسساتية الإفريقية، مما سيمكنه من أن يلعب دورا هيكليا لصالح تنمية القارة الإفريقية، وفق مخططات تعاون رابح-رابح.

وعلى الصعيد الداخلي، جعل المغرب من التنمية البشرية أولوية وطنية، من خلال الإصلاحات المهمة التي تم تنفيذها لتسريع التحول الهيكلي لنظامه الإنتاجي، من خلال الاستراتيجيات القطاعية الطموحة التي تغطي القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني. ويظل الهدف المنشود هو توطيد تناسق نموذجه التنموي وجعله أكثر شمولية، خصوصا على المستوى الترابي، بالارتقاء بجهات المملكة إلى مصاف الجهات الفاعلة نحو تحقيق التنمية وتكوين فضاء لخلق الثروة وجعلها مصدرا لبروز أقطاب تنافسية متخصصة.

بيد أن التقدم الذي أحرزه المغرب لا ينبغي أن يحجب عنه بعض التحديات الهامة التي يجب رفعها من أجل ضمان مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا والسماح له بالاستفادة على نحو أفضل من اندماجه في الاقتصاد العالمي. فبالإضافة إلى تحسين الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج وزيادة محتوى النمو من الشغل، يظل تحسين فعالية الاستثمارات العمومية وتعزيز التقائية الاستراتيجيات القطاعية من العناصر الأساسية لتمكين المغرب من ولوج نادي الاقتصاديات الصاعدة.

فعلى ضوء هذه الاعتبارات تم إعداد التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2018، والذي يسعى أيضا إلى استشراف الخيارات والبدائل التي يستوجب اعتمادها على المستويين الميزاناتي والجبائي لدعم السلطات العمومية في تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

ولهذا يتناول الجزء الأول من التقرير التطورات الأخيرة للظرفية الاقتصادية الدولية، مع تحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الوطني من حيث استشراف المخاطر الممكنة والفرص المتاحة.

ويتناول الجزء الثاني من التقرير مسار التحول البنيوي للاقتصاد الوطني، ومدى استفادته من المخططات القطاعية التي تمت بلورتها، بالنظر لضرورات التنمية البشرية الأكثر شمولا.

فيما يستعرض الجزء الثالث من هذا التقرير تطور المالية العمومية والتدابير الرئيسية المعتمدة في مشروع قانون المالية لسنة 2018، مع تسليط الضوء على الأولويات والتوازنات الأساسية كما اقترحتها الحكومة.

1.المغرب في محيطه الدولي والإقليمي

من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج الداخلي الخام العالمي 3,7% سنة 2018 بعد 3,6% سنة 2017 و3,2% سنة 2016، بفضل انتعاش النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة (حوالي 2% سنتي 2017 و2018 بعد 1,7% سنة 2016) وكذا بالدول الناشئة (4,9% سنة 2018 بعد 4,6% سنة 2017 و4,3% سنة 2016).

ومن المتوقع أن ينمو الناتج الداخلي الخام في منطقة الأورو بنسبة 2,1% سنة 2017 بعد 1,8% سنة 2016، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي. وسيتعزز معدل النمو تدريجيا في الولايات المتحدة ليبلغ 2,2% سنة 2017 و2,3% سنة 2018 بعد 1,5% سنة 2016.

وبالنسبة للاقتصادات الصاعدة والنامية، ينتظر أن يستمر ارتفاع معدل النمو ليسجل 4,9% سنة 2018 بعد 4,6% سنة 2017 و4,3% سنة 2016.

تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي

ويتوقع كذلك أن يظل النمو قويا في الاقتصادات الناشئة في آسيا (6,5% سنة 2017 و2018 بعد 4,6% سنة 2016)، خاصة بالهند وذلك رغم التباطؤ التدريجي للاقتصاد الصيني.

وبالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي بالمنطقة خلال سنة 2018 ليسجل 3,5% بعد تباطؤه إلى 2,6% سنة 2017. ومع ذلك، تظل التوقعات الاقتصادية للمنطقة مهددة بتزايد التوترات الجيوسياسية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية في سياق موسوم باستمرار ارتفاع مستوى البطالة.

كما يتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي تدريجيا في دول إفريقيا جنوب الصحراء ليسجل 3,4% سنة 2018، بعد 2,6% سنة 2017 و1,4% سنة 2016، مدعوما بانتعاش الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار المواد الأولية. وينتظر كذلك أن يرتفع النمو الاقتصادي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، خلال سنتي 2017 و2018، بنسبة 2,3% و3,4% على التوالي.

وبالموازاة، ينتظر أن يتراوح نمو حجم مبادلات السلع على الصعيد العالمي، خلال سنة 2018، بين 1,4% و4,4%. حيث يعكس هذا الفارق الشكوك التي تحوم حول تطور الاقتصاد العالمي في سياق التغيير المرتقب لتوجه السياسات النقدية في الدول المتقدمة والسياسة الموازناتية في الصين. كما يحتمل أن تؤثر عملية إعادة التفاوض حول اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية وكذا التفاوض بشأن المقتضيات التجارية لما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي "البريكسيت" على المبادلات العالمية.

وهكذا، من المتوقع أن يسجل الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب نموا بحوالي 4,5% سنة 2017 و4,1% سنة 2018 مقابل 3,1% سنة 2016، حسب أحدث المعطيات الخاصة بتوقعات واردات الشركاء الرئيسيين للمغرب.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن تطور التجارة الخارجية لبلادنا قد تميز على مدى العقدين الماضيين بتحولات كبيرة على مستوى البنية الجغرافية والقطاعية للصادرات، بالإضافة إلى تحسن الجودة والمحتوى التكنولوجي للمنتجات المغربية، مما انعكس إيجابا على القدرة التنافسية للعرض التصديري المغربي. وهكذا، فقد ارتفع معدل انفتاح اقتصاد المغرب من 49% سنة 2000 إلى 62,2% سنة 2016. وبالمقارنة مع البلدان الناشئة الأخرى، سجل المغرب معدل انفتاح متوسط بحوالي 62%، خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2016، وهي نسبة تفوق النسبة المسجلة في جنوب إفريقيا (57%)، وتركيا (42%) والبرازيل (19%)، ومع ذلك، تبقى هذه النسبة أقل من تلك المسجلة في تونس (87%) وبولندا (76%).

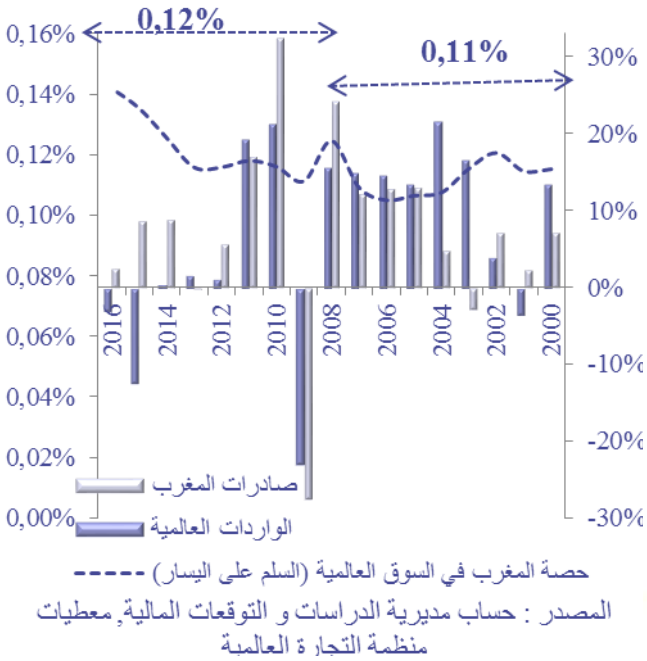

تطور حصة المغرب من السوق العالمية

مقارنة تطور معدل انفتاح المغرب مع عينة من البلدان الناشئة

ويوضح تحليل تطور الصادرات المغربية تنوعا أكبر حسب وجهات التصدير، حيث انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي من 75,5% من إجمالي صادرات المغرب سنة 2000 إلى 64,8% سنة 2016. وعلى الرغم من الانخفاض في حصتهما في الصادرات المغربية، لا تزال فرنسا وإسبانيا الزبونين الرئيسيين للمغرب، بنسبة 21,1% و23,3% من الصادرات المغربية سنة 2016.

كما عرفت بنية الصادرات المغربية تحولا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ مؤشر تنوع المنتجات 0,869 خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2016. وبذلك ارتفع عدد المنتجات المصدرة بنسبة 1,5% كمعدل سنوي متوسط ما بين 2000 و2016، حيث ارتفع عدد المنتجات من 2.580 منتج إلى 3.272 منتجا. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع متوسط قيمة المنتجات المصدرة بأكثر من الضعف، حيث انتقل من 30 مليون درهم سنة 2000 إلى أكثر من 68 مليون درهم سنة 2016.

في المقابل، سجلت واردات المغرب، خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، ارتفاعا ملحوظا، حيث تزايدت قيمتها من 165 مليار درهم كمعدل للفترة الممتدة من 2000 إلى 2007 إلى 354 مليار درهم ما بين 2008 و2016، مما يشكل حصة مهمة في الاستهلاك الوطني. فقد ارتفعت نسبة ولوج الواردات للسوق الوطنية من 35% ما بين 2000 و2007 إلى 40% ما بين 2008 و2016. ويعزى نمو واردات المغرب أساسا لارتفاع أسعار بعض المواد كالطاقة والمحروقات والمواد الخام والمواد الغذائية، وللنمو السريع لحجم واردات معدات التجهيز وأنصاف المواد والمواد الاستهلاكية النهائية.

ومن جانب آخر، عرفت جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا مستمرا على مدى العقدين الماضيين. ويظهر تحليل التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب أن أغلب الاستثمارات واردة من الاتحاد الأوروبي، إلا أن حصتها عرفت منحى تنازليا من 84% سنة 2000 إلى 51% سنة 2016، لصالح البلدان العربية التي استثمرت 27% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2016، مقابل 6% سنة 2000.

وتجدر الإشارة، إلى أن مختلف التقارير، التي تعنى بتشخيص مواطن القوة والضعف لمختلف الاقتصاديات حسب جاذبيتها للاستثمار الأجنبي (تقرير التنافسية العالمية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية) تنوه بالمجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجالات الاستقرار السياسي واستقرار الإطار الماكرو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية. غير أن هذا التقدم لا ينفي المجالات التي حددتها هذه التقارير كنقاط ضعف بالنسبة للمغرب. وتتجلى أهمها، وأكثرها تكرارا، في مجال القضاء، وسوق الشغل، والرشوة، والبحث والتطوير، وكذا جودة التعليم والتكوين المهني.

وفي هذا الصدد، تمت بلورة إصلاحات مهمة للتخفيف من حدة الإكراهات السالفة الذكر، تهم أساسا تفعيل آليات الحوار المؤسساتي بين القطاعين العام والخاص، وتبسيط المساطر الإدارية للمقاولة، ووضع إطار تنظيمي لتسهيل الإجراءات الإدارية ورقمنتها، وتقوية الترسانة القانونية للأعمال، بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة.

وعلى العموم، تظل آفاق تموقع بلادنا على الصعيد الدولي إيجابية، بفضل مسلسل إصلاحاته الإرادية وخياراته الاستراتيجية القائمة على دينامية تخصصاته وتجذره الإقليمي الواعد، الذي ينبغي أن يكرس وضع المغرب كمحور عند مفترق الطرق بين الأسواق القارية الكبرى.

2. النموذج التنموي الوطني: سعي متواصل لتحقيق نمو مدمج ومستدام

يؤكد التحليل البنيوي للنمو الاقتصادي، انخراط المغرب في مسلسل تحديث وتنويع قاعدته الإنتاجية. فقد تمكن الاقتصاد الوطني، خلال الفترة 2008-2016، من تسجيل نسبة نمو، بالأسعار الثابتة، قدرت ب 3,9% في المتوسط السنوي. ويرجع هذا الأداء، جزئيا، إلى أداء القطاع الفلاحي الذي أصبح أكثر فعالية منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر، حيث عرفت القيمة المضافة الفلاحية تزايدا بمعدل سنوي قدر بنحو 5,7% ما بين سنتي 2008 و2016، في حين، بلغت حصتها من إجمالي القيمة المضافة 13% في المتوسط. كما عرفت القيمة المضافة للقطاع الثاني نموا بنسبة 2,5% في المتوسط السنوي، حيث بلغت حصتها المتوسطة في إجمالي القيمة المضافة حوالي 28,9%. وقد سجل قطاع الخدمات، نموا قدره 3,6% في المتوسط السنوي حيث بلغت حصته 57,1% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة، ما بين 2008 و2016.

ويبرز التحليل من حيث مساهمة مكونات الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام، الأثر الحاسم للاستهلاك النهائي وبدرجة أقل الاستثمار. فقد سجل الاستهلاك النهائي للأسر، والذي يمثل حوالي 58,9% من الناتج الداخلي الخام، نموا بنسبة 4,1%، بالأسعار الثابتة، خلال الفترة 2008-2016، مساهما بذلك بنحو 2,4 نقط، في المتوسط، في نمو الناتج الداخلي الخام. من جهته، حقق التكوين الخام للرأسمال الثابت، والذي يمثل حوالي 31,1% من الناتج الداخلي الخام، نموا قدره 3,2% في المتوسط السنوي، حيث ارتفعت مساهمته في نمو الاقتصاد الوطني لتصل إلى نقطة واحدة في المتوسط السنوي. ويشكل الاستثمار العام، الذي يتكون خصوصا من استثمارات المؤسسات العمومية متبوعة بنفقات الاستثمار المدرجة في الميزانية العامة للدولة، رافعة مهمة لنمو الاقتصاد الوطني.

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مساهمة عناصر الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بعدد نقط النمو)

إن التحول البنيوي الذي عرفه المغرب، منذ العقد الأول من القرن الحالي، والذي بدأ يؤتي ثماره، كما يتضح من تطور القيم المضافة القطاعية، نابع من الالتزام الثابت لبلدنا في تنفيذ استراتيجيات قطاعية تهدف إلى تحديث نظامه الإنتاجي مع تعزيز أدائه وصموده.

فقد شهد القطاع الفلاحي دينامية كبيرة، منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر، تجسدت في التحول الهيكلي لعرضه الإنتاجي، إذ ارتفع الاستثمار في هذا القطاع بأكثر من الضعف، منذ سنة 2008، بحيث انتقل من 7,1 مليار درهم إلى أكثر من 13,3 مليار درهم سنة 2016.

من جهته، سجل قطاع الصيد البحري تطورا إيجابيا، بعد التقدم الكبير الذي أحرزته استراتيجية آليوتيس. فبالإضافة للأثر الإيجابي لهذه الاستراتيجية على المستوى الاجتماعي، خصوصا فيما يتعلق بخلق مداخيل وفرصا للشغل، ستمكن دينامية تحديث البنيات التحتية والتجهيزات من توسيع آفاق نمو قطاع الصيد البحري وتعزيز مساهمته في القيمة المضافة الوطنية. حيث بلغت الاستثمارات الموجهة لخلق وحدات تثمين منتجات الصيد، 2,1 مليار درهم خلال الفترة 2010-2016.

وفيما يخص القطاع الصناعي، وبالرغم من كون مساهمته في النمو الاقتصادي وفي خلق فرص الشغل تتميز بالاستقرار في المجمل، إلا أنه يشهد عدة تحولات تتجلى في تطور مهن جديدة والتي يمكن اعتبارها مصدر تحول تكنولوجي لصادرات القطاع الصناعي. فقد ارتفعت حصة الصادرات الصناعية ذات محتوى تكنولوجي عالي أو متوسط من 29% خلال سنة 2006 إلى 51% خلال سنة 2015، مما ساهم في تصنيف المغرب من حيث جودة الصادرات الصناعية في الرتبة 37، سنة 2015، من بين 144 بلدا. بالموازاة، انعكست الدينامية التي انخرط فيها قطاعا صناعة السيارات وصناعة الطيران بشكل إيجابي على مناصب الشغل المحدثة، والتي ارتفعت على التوالي بنسبة 11% و10%، في المتوسط السنوي، ما بين سنتي 2008 و2016، أي ما يوافق 92.500 منصب شغل في قطاع صناعة السيارات و12.000 منصب شغل في قطاع صناعات الطيران برسم سنة 2016.

ورغم الدينامية المسجلة، تظل تنافسية القطاع الصناعي تعاني من العديد من الإكراهات المرتبطة على وجه الخصوص بالقدرة على ممارسة الأعمال الحرة وبالمستوى التكنولوجي خصوصا لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل أكثر من 94% من النسيج الصناعي المغربي. ومن شأن تنفيذ الإجراءات التي نص عليها مخطط التسريع الصناعي أن يساهم في تحرير إمكانيات القطاع الصناعي المغربي وجعله رافعة حقيقية للتحول الهيكلي للصناعة الوطنية. كما سيمكن النهوض بجاذبية الجهات الاثني عشر للاستثمارات الصناعية، من توزيع عادل ومتوازن للثروة على الصعيد الوطني.

ولإعادة التموقع الاستراتيجي لقطاع الفوسفاط ومشتقاته، يواصل المجمع الشريف للفوسفاط تنفيذ برنامجه الاستثماري بغلاف مالي يناهز 200 مليار درهم خلال الفترة 2008-2025. وتولي استراتيجية المجمع الشريف للفوسفاط مكانة هامة لتعزيز الشراكات مع الفاعلين الجهويين والعالميين وذلك من أجل تحسين الاندماج في سلسلة القيمة. وبفضل هذا التوجه، تم نسج مجموعة من الشراكات مع شركاء من بلدان مختلفة، خصصا مع دول القارة الإفريقية (نيجيريا، أنغولا، إثيوبيا، كينيا، كوت ديفوار، غانا، تنزانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، زمبابوي، الكاميرون، السنغال، بنين، الموزمبيق) والتي توفر فرصا هامة من حيث الأسواق والاندماج الصناعي.

وفيما يتعلق بقطاعات الدعم، يؤكد تحليل النتائج المتعلقة بقطاع السياحة مدى أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث ساهم، خلال سنة 2015، بنسبة 6,5% من الناتج الداخلي الخام الوطني، و42% من صادرات الخدمات، و4,7% من السكان النشيطين المشتغلين. إلا أن هذا التحليل يبرز كذلك وجود بعض النواقص التي يتعين التغلب عليها من أجل تعزيز قدرة هذا القطاع على الصمود أمام المنافسة الخارجية وتقديم عرض يستجيب لتطورات الطلب.

ومن أجل الاستفادة من الفرص العالمية في قطاع ترحيل الخدمات والارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة في القطاع، وكذا جذب المزيد من الشركات الأجنبية، تم التوقيع، سنة 2016، على مخطط الفعالية (2016-2020). ويهدف هذا المخطط، في أفق 2020، إلى جلب 1,5مليار درهم من الاستثمارات وإحداث 60.000 منصب شغل إضافي مباشر، وتحقيق 18 مليار درهم كرقم معاملات إضافي.

وفيما يخص الربط اللوجستيكي الذي يعتبر دعامة أساسية للجاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني، مكنت الجهود التي يبذلها المغرب، من أجل تحسين أدائه اللوجستي من الارتقاء، وفق مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، من المركز 94 سنة 2007 إلى المركز 86 سنة 2016.

كما لن يتأتى إدماج الاقتصاد المغربي في العصر الرقمي إلا بتعزيز الطفرة التي يشهدها قطاع الاتصالات الوطني، حيث حقق دينامية قوية منذ تحريره سنة 1999. ولمواكبة طموحات نمو القطاع، تم إطلاق استراتيجية المغرب الرقمي 2020، في يوليوز 2016، من أجل تسريع عملية التحول الرقمي للبلاد وذلك بهدف رقمنة 50% من الإجراءات الإدارية، وتقليص الفجوة الرقمية بنحو 50% وربط 20% من المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية. وتهدف الاستراتيجية، كذلك، إلى جعل المغرب أول مركز رقمي للمنطقة مع إنعاش استراتيجي قوي لقطاع خدمات المعاملات المنقولة تجاه أوروبا وتموقع المغرب كمركز رقمي بإفريقيا الفرونكوفونية. ومن أجل ضمان تفعيل "استراتيجية المغرب الرقمي"، تم إحداث وكالة خاصة بالاقتصاد الرقمي والحكومة الإليكترونية.

ونظرا لأهميته، يحتل القطاع المالي مكانة أساسية في دينامية الاقتصاد الوطني خاصة في عملية تراكم رأس المال والرفع من الإنتاجية والمساهمة في القيمة المضافة الوطنية. فقد حققت القيمة المضافة، بالسعر الثابت، لقطاع الأنشطة المالية والتأمين نموا سنويا بلغ في المتوسط 4,3% بين 2009-2016، وهو معدل نمو يفوق نسبة نمو القيمة المضافة الإجمالية (3,2%). وينتظر من القطاع المالي أيضا أن يسرع من ديناميته، وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي يلعبه في تمويل الاستثمار المنتج، عبر تعبئة وتوجيه الادخار لتمويل تنافسية القطاع الصناعي، وإنشاء وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة وتمويل الابتكار بغية مواكبة القطاعات ذات الإنتاجية العالية.

وفي ما يخص دينامية التنمية الجهوية وانعكاسات الاستراتيجيات القطاعية على الصعيد الترابي، حققت جهة الدار البيضاء- سطات أهم مساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني خلال الفترة 2001-2015 بحصة 26,9% كمتوسط سنوي، متبوعة بجهات الرباط-سلا-القنيطرة (14,9%)، ومراكش-آسفي (11,7%) ثم فاس-مكناس (10,1%). وتستحوذ هذه الجهات الأربع على 63,6% من الناتج الداخلي الخام. وفيما يتعلق بدينامية النمو المتفاوت للجهات، فإن حدتها تمتد من الجهات المركزية نحو الجهات المجاورة في أفق التقارب بين الجهات. حيث أن أربع جهات، التي تساهم بنسبة 56% من الناتج الداخلي الخام، عرفت تطورا بوتيرة أقل من المعدل

الوطني خلال الفترة 2001-2015 (فاس-مكناس (+3,5%)، وبني ملال-خنيفرة (+3,9%)، والدار البيضاء-سطات (+4,1%) ثم مراكش-آسفي (+4,4%)).

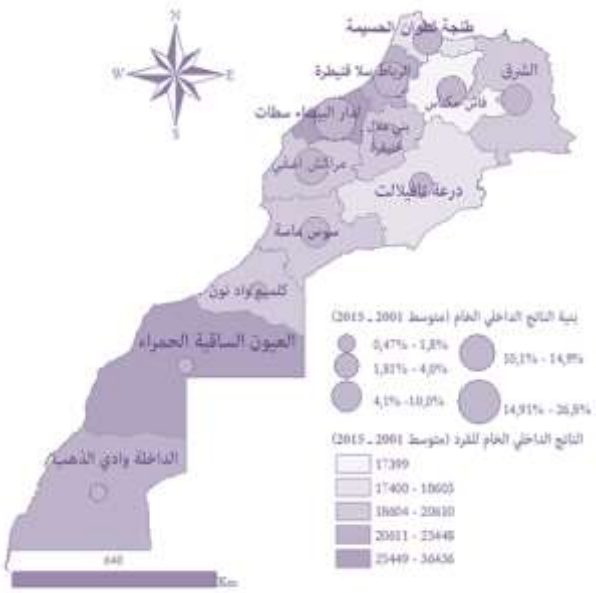

بنية الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام المتاح لكل فرد خلال الفترة 2001-2015

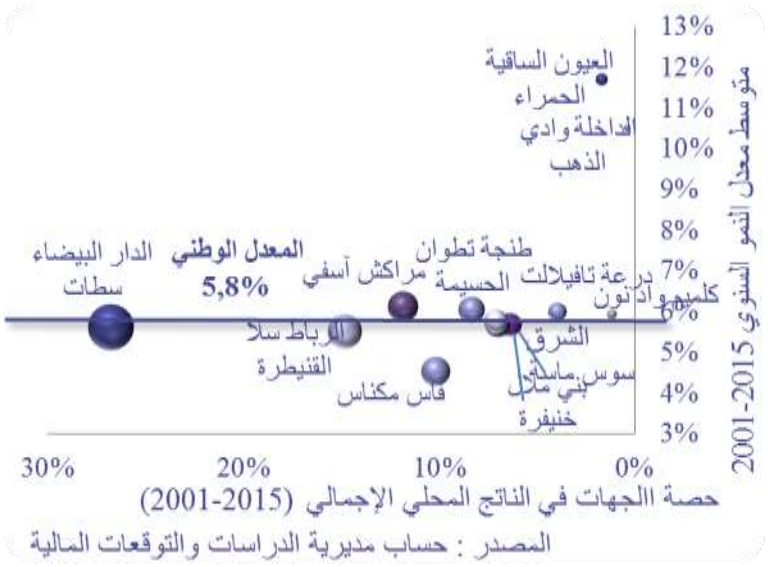

مساهمة وديناميكية الجهات خلال الفترة 2001-2015

وفيما يتعلق بالأثر الاجتماعي للإصلاحات والبرامج العمومية التي نفذها المغرب، يبين التحليل الهيكلي لنمو الاقتصاد المغربي، خلال الفترة 2002-2016، انخفاضا ملحوظا في مرونة علاقة النمو بالتشغيل. ونتيجة لذلك ارتفع معدل البطالة إلى 9,4% سنة 2016 مقارنة بمعدل 8,9% سنة 2011. وفي هذا الإطار، اعتبر البرنامج الحكومي إنعاش التشغيل أولوية وطنية مع انطلاق أشغال إعداد المخطط الوطني لإنعاش التشغيل واتخاذ العديد من الإجراءات قصد تعزيز سوق الشغل وتحسين قابلية التشغيل وتقليص البطالة، سيما لدى فئة الشباب حاملي الشواهد.

بالموازاة، يبين تطور مؤشرات التمدرس التقدم الكبير الذي تحقق على مستويات تعميم التعليم بالمستوى الابتدائي وتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي. فبالنسبة للتعليم الابتدائي، سجلت نسبة التمدرس تحسنا ملحوظا حيث انتقلت من 97,4% ما بين 2015-2016 إلى 99,1% ما بين 2016-2017 على المستوى الوطني. كما سجلت هذه النسبة تحسنا مهما بالوسط القروي، حيث انتقلت من 99,4% إلى 101,1% مقابل 95,8% إلى 97,4% بالوسط الحضري خلال نفس الفترة. وعلى مستوى التعليم الإعدادي والثانوي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 12-14 سنة والفئة العمرية 15-17سنة، على التوالي، 87,6% و66,6% سنة 2016-2017 مقابل 85,2% و65,3% سنة 2015-2016. وبلغ معدل الأمية لدى الساكنة البالغة 10 سنوات فما فوق 32% سنة 2014 مقابل 43% سنة 2004. وحسب النوع، بلغ معدل الأمية في صفوف النساء 42,1% مقابل 22,2% لدى الرجال.

ووعيا منها بالرهانات الكبرى التي يواجهها قطاع التربية الوطنية، قامت السلطات العمومية بتنزيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030 هدفها إنشاء مدرسة جديدة تتمثل أسسها الرئيسية في الإنصاف وتكافؤ الفرص، وضمان جودة التربية والتكوين للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع. وتتمحور هذه الرؤية حول 3 مجالات للتدخل ذات أولوية و16 مشروعا حاملا للتغيير.

وفيما يخص الولوج للخدمات الصحية، مكنت الإنجازات في هذا المجال من تحسين مؤشرات الولوج للخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية، والتي تتجلى في الرفع من نسبة الاستشفاء بحوالي 61%، وفي انخفاض معدل وفيات الأمهات بأكثر من 68%، خلال الفترة 2004-2016، ليصل إلى 72,6 لكل 100.000 ولادة حية. أما فيما يخص مؤشرات وفيات الأطفال، فقد سجلت كذلك انخفاضا مهما وصل إلى 28,8 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011 بالنسبة للأطفال دون السنة. إلا أن هذه الإنجازات تظل غير كافية لرفع التحديات في مجال الولوج إلى الخدمات الصحية وتوفير الموارد البشرية خصوصا في العالم القروي والمناطق المعزولة.

كما تمثل التغطية الصحية وإصلاح أنظمة التقاعد ورشين هامين في مجال الحماية الاجتماعية بالمغرب. ففي هذا الصدد، وضعت الحكومة عدة تدابير لضمان حماية اجتماعية أكبر للمواطنين، وذلك من خلال مواصلة توسيع الشرائح المستفيدة من التغطية الصحية الأساسية، التي تم الشروع فيها ابتداء من 2005 مع دخول عملية التأمين الإجباري عن المرض حيز التنفيذ وإطلاق المرحلة الأولى من إصلاح قطاع التقاعد. في هذا الإطار، ولضمان حماية اجتماعية أمثل للأشخاص الذين يزاولون نشاطا مهنيا حرا، تمت المصادقة على

مشاريع قوانين لكي تستفيد هذه الفئة من الساكنة النشيطة، على حد سواء، من خدمات التغطية الصحية ومن أنظمة التقاعد. ومن شأن تفعيل وتنفيذ هاته المشاريع، تعميم التغطية الصحية على نطاق واسع وتحسين معدل تغطية أنظمة التقاعد لتشمل الساكنة النشيطة.

3. توجه السياسة الميزاناتية لضمان استدامة المالية العمومية

بالموازاة مع الجهود المبذولة والجارية لإنعاش نمو اقتصادي مستدام ومدمج اجتماعيا، تم اتخاذ عدة تدابير لتحسين وضعية المالية العمومية لتحسين وضعية المالية العمومية، خصوصا إصلاح نظام المقاصة، وترشيد النفقات الجارية والاستعمال الأمثل للموارد الضريبية. وقد أعطى دخول القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية حيز التنفيذ، منذ سنة 2016، دفعة إضافية للإصلاح الميزاناتي، لكونه ينص على تدبير ميزاناتي جديد يرتكز على حسن الأداء والنتائج.

وقد أسفرت هذه المجهودات عن تحسين الهوامش الميزاناتية للدولة، مما مكنها من الحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي ومواكبة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والبرامج الاجتماعية الكبرى. كما أبان تطور المالية العمومية، منذ سنة 2013، عن أداء معتدل للموارد الجبائية، مع تحسن ملحوظ خلال سنة 2016، حيث ارتفعت بنسبة 4,1%. بالنسبة لموارد الضريبة على الشركات، فقد انخفضت على العموم، بنسبة 1,6% في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015، قبل أن تسجل تحسنا بنسبة 5,2% خلال سنة 2016. ويعزى هذا التحسن أساسا إلى الأداء الجيد لنتائج بعض الشركات الكبرى خلال سنة 2015 (المكتب الشريف للفوسفاط، البنك الشعبي، القرض العقاري والسياحي، شركة استغلال الموانئ، وقطاع الإسمنت..).

أما بالنسبة للضريبة على الدخل، فقد سجلت ارتفاعا ملموسا بنسبة 6,7% في المتوسط بين سنتي 2015 و2016. ويفسر هذا الارتفاع على الخصوص بالأداء الجيد لمداخيل الضريبة على الدخل المستخلصة من المنبع على الأجور. وفيما يتعلق بمداخيل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية، فقد سجلت تطورا متفاوتا خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2016. فبعد الانخفاض الذي سجلته سنة 2014 (-2,4%)، عرفت هذه الموارد تطورا إيجابيا، حيث ارتفعت بنسبة 2,5% سنة 2015، و بنسبة 0,7% خلال سنة 2016.

ومن جانبها، حافظت الموارد المتعلقة برسوم التسجيل والتنبر على وتيرة نموها خلال الفترة 2013-2016. فبعد أن ارتفعت بنسبة 3,8% خلال 2013، عرفت هذه الموارد ارتفاعا ملموسا خلال سنة 2014 بلغ 14,9% ثم ارتفاع بنسب 3,3% و3,1% على التوالي خلال السنتين 2015 و2016.

وفيما يتعلق بالنفقات، لا زالت بنيتها تتسم بهيمنة النفقات العادية على حساب نفقات الاستثمار. فقد بلغت حصة النفقات العادية نسبة 80% في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية. ويعزى ذلك إلى صعوبة التحكم في كتلة الأجور وتفاقم تحملات المقاصة، إضافة إلى ضعف معدل تنفيذ نفقات الاستثمار، الشيء الذي انعكس سلبا على تزايد الاعتمادات المرحلة. وتجدر الإشارة إلى أن التحكم في تطور كتلة الأجور مكن من تخفيض معدلها إلى 10,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016. وسيساهم إدخال الطابع التقييدي لاعتمادات الأجور، انطلاقا من قانون المالية لسنة 2017، في إطار تنزيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، من التحكم أكثر في معدل كتلة الأجور.

ومن جهتها، سجلت نفقات المقاصة 1,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016، أي بانخفاض بلغ 2,3 نقاط مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2013. أما فيما يخص نفقات الاستثمار، فقد سجلت ارتفاعا على مستوى ميزانية الدولة، نتيجة الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لدعم النشاط الاقتصادي، حيث انتقلت نسبتها إلى 6% من الناتج الداخلي الخام، في المتوسط، خلال الفترة 2008-2016، مقابل 3,9% خلال الفترة 2001-2007. ونتيجة لهذه التطورات، تراجع عجز الميزانية منتقلا من 6,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016. وهكذا، تم التحكم تدريجيا في وتيرة تطور مديونية الخزينة التي انخفضت من 1,2% من الناتج الداخلي الخام، خلال الفترة 2013-2015، لتنحصر في 0,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016.

المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

تطور رصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

ووفقا للتوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي، يروم مشروع قانون المالية 2018، تفعيل أولويات أساسية تهدف إلى تطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وترسيخ الجهوية المتقدمة وإصلاح الإدارة وتحسين حكامة السياسات العمومية.

وتندرج معطيات المالية العمومية، كما جاءت في مشروع قانون المالية لسنة 2018، في إطار مواصلة إعادة التوازن للمالية العمومية بغية ضمان استدامتها على المدى المتوسط. فخلال سنة 2018، ينتظر أن يسجل الاقتصاد الوطني نموا بنسبة 3,2% بعد 4,6% سنة 2017. ويعزى هذا التباطؤ أساسا إلى الانخفاض المتوقع للقيمة المضافة الفلاحية بنسبة 0,8% وإلى تحسن الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 3,7%.

وتعتمد توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2018، على فرضيات إنتاج 70 مليون قنطار من الحبوب، وسعر متوسط للنفط الخام يناهز 60 دولارا للبرميل، وسعر صرف الأورو مقابل الدولار لقيمة تعادل 1,180، وتزايد الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب (دون منتجات الفوسفاط ومشتقاته) بنسبة 3,7%.

وهكذا، من المتوقع أن يسفر تطور الموارد والنفقات، برسم سنة 2018، عن عجز في الميزانية يقدر بحوالي 3% من الناتج الداخلي الخام.

ويتوقع كذلك أن يستقر معدل الادخار الوطني الخام في حدود 29,6% من الناتج الداخلي الخام، في حين سيبلغ معدل الاستثمار 33,4% من الناتج الداخلي الخام. وتبعا لهذه التطورات، من المتوقع أن تبلغ حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني 3,8% من الناتج الداخلي الخام.